

التقرير السنوي للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

تتشرف المديرية العامة بأن تحيل طيه إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (الوارد في الملحق) كي تنظر فيه في اجتماعها السادس عشر.

الملحق

التقرير السنوي الثاني المقدم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

إلى الاجتماع السادس عشر للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

أيار/ مايو ٢٠١٢

معلومات أساسية

١- أنشأ المجلس التنفيذي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في أيار/ مايو ٢٠٠٩ بموجب القرار م٢٥ق١ وحدد اختصاصاتها (المرفقة بتذييل هذا التقرير) بإسداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، ومن خلالها إلى المجلس التنفيذي، بشأن المسائل التالية التي تندرج ضمن نطاق ولايتها:

- استعراض البيانات المالية لمنظمة الصحة العالمية وسياستي تقديم التقارير المالية والمحاسبية، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن الآثار التشغيلية الواضحة المترتبة على القضايا المطروحة والاتجاهات السائدة
- إسداء المشورة بشأن الضوابط الداخلية ونظم إدارة المخاطر المحتملة
- استعراض مدى فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية لحسابات المنظمة، ورصد عملية تنفيذ نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات.

٢- وفيما يلي أسماء أعضاء لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، الذين عينهم المجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ بموجب المقرر الإجمالي م١٢٦(١): السيدة ماريون كاودن (الرئيس بالنيابة) والسيد جون فوكس والسيد فيرثاي سانتيريابوب. وانقضت في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ فترة ولاية عضوين آخرين هما السيد غراهام ميلر (الرئيس السابق) والسيدة هيلين بلوا. ومن المزمع تعيين عضوين جديدين اثنين في الوقت المناسب للمشاركة في اجتماع اللجنة المقبل.

٣- وهذا التقرير هو التقرير السنوي الثاني المقدم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، وهو يلخص التقدم الذي أحرزته اللجنة في إنجاز أعمالها خلال عام ٢٠١١ والأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٢.

اجتماعات لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢

٤- عقدت اللجنة دوراتها الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة في الفترات من ١١ إلى ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١ ويومي ٢١ و٢٢ تموز/ يوليو ٢٠١١ ومن ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ ومن ٢٧ إلى ٢٩ شباط/ فبراير ٢٠١٢ على التوالي، وشمل جدول أعمالها على جميع مجالات ولايتها، بما في ذلك إدارة شؤون الخزينة والنقدية والميزنة ومراقبة الميزانية وإدارة المخاطر المؤسسية وشؤون المراجعة الخارجية والقضايا المرتبطة

بالمساعدة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام الإدارة العالمي وشؤون المراقبة الداخلية (ومن هنا مراجعة الحسابات والتحقق والتقييم على الصعيد الداخلي) والإصلاحات التي تجريها المنظمة. وأثناء الاجتماع المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٢، مضت اللجنة قدماً في بحث جميع المسائل التي حددتها في التقرير السابق لتواصل النظر فيها. ومع أنه أعدت مذكرة عن هذا الاجتماع لم يرفع أي تقرير عنه إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، لكن هذا التقرير سيضم ما تضمنه ذلك الاجتماع.

٥- وعملاً بما هو متبع من ممارسات جيدة، عقدت اللجنة كذلك جلسات خاصة مع ممثل مراجع الحسابات الخارجي ومدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

٦- وتزعم اللجنة عقد اجتماعين آخرين في عام ٢٠١٢ في الفترة من ٢ إلى ٤ تموز/يوليو وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ - رهناً بإعادة التأكيد.

القضايا التي حددتها لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

٧- عملاً باختصاصاتنا واستناداً إلى المناقشات والاستعراضات التي أجريناها أثناء العام المنصرم، حددنا المسائل الرئيسية التالية التي تبعث على القلق لנلفت إليها انتباه كل من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي والدول الأعضاء في المنظمة، ولتتهض بشأنها اللجنة بأعمالها في المستقبل.

تقلبات أسعار صرف العملات والتحوط لتقلباتها

٨- نظرت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في كل اجتماع من اجتماعاتها التي عقدتها خلال العام في تقلبات أسعار الصرف والمخاطر الناجمة عنها. وعقب الاجتماع الذي عقدته اللجنة في تموز/يوليو ٢٠١١ أعربت عن دعمها لخطة الأمانة بشأن التحوط لتقلبات أسعار الصرف في الثنائية المقبلة باتباع نهج تدريجي في إبرام العقود الآجلة للتحوط لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية لفترات لا تزيد على ١٢ شهراً، وأوصت بالإضافة إلى ذلك الأمانة بالنظر في التحوط لتقلبات أسعار صرف بعض من أكبر عملاتها تعرضاً لتقلب أسعار الصرف (مثل الرينغيت الماليزي والجنيه المصري والروبية الهندية والبيسو الفلبيني) التي تمثل، مجتمعة نحو ١٣٪ من حالات تعرض الميزانية العادية لتقلبات أسعار صرف العملات.

٩- وأثنت اللجنة في اجتماعها المنعقد في تموز/يوليو ٢٠١١ على التقدم الذي أحرزته الأمانة في حل هذه القضايا.

مواجهة تقلبات أسعار الصرف على المدى البعيد

١٠- ناقشت اللجنة في كل اجتماع من اجتماعاتها تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على المدى البعيد والتفاوت الهيكلي الكبير في أسعار الصرف بين إيرادات الأمانة، المحسوبة بالدولار الأمريكي أساساً، وارتفاع نسبة نفقاتها بالفرنك السويسري. وقد أسفر ارتفاع سعر صرف الفرنك السويسري مقابل الدولار الأمريكي في الثنائية ٢٠١٠-٢٠١١ عن تعرض ميزانية الأمانة لضغط كبير.

١١- وأثناء اجتماعاتنا استعرضنا الحلول المحتملة لهذا التفاوت التي اقترحتها الأمانة واقترحنا مناقشة التوصيات الخاصة بهذه المسألة مع الدول الأعضاء مباشرة. وقد علمنا أثناء اجتماعنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أنه استناداً إلى الردود الواردة أثناء دورة المجلس الاستثنائية الثانية، لن تقبل الدول الأعضاء خيار إعادة

حساب تكاليف الميزانية على فترات منتظمة لتعويض أية ثغرات تمويلية تنجم عن التأثير السلبى لتقلبات أسعار الصرف.

١٢- وفي شباط/فبراير ٢٠١٢ استعرضت اللجنة طائفة من الخيارات التي اقترحتها الأمانة كحل محتمل للتفاوت الهيكلي في أسعار الصرف، وأوصت بالتحول من التقدير بالدولار الأمريكي إلى التقدير بالفرنك السويسري على أساس أن هذه هي أفضل وأنجع طريقة لحل التفاوت الهيكلي.

١٣- ومن ضمن الخيارات المقترحة الأخرى تقسيم التقدير بين عملتين، وهو حل اعتمده بعض الوكالات الأخرى، لكن اللجنة لا تؤيده لأن التفاوت بين أسعار الصرف لدى المنظمة أكبر منه لدى الوكالات الأخرى ولأن تقسيم التقدير لن يغطي التعقيدات المترتبة التي ستواجهها الدول الأعضاء.

١٤- ومن الخيارات الأخرى اقتراح تقدير اشتراكات الدول الأعضاء بعملات مختلفة، فتقدر اشتراكات الأعضاء الأوروبيين مثلاً بالفرنك السويسري لأن سعر صرف الفرنك السويسري مثبت في الوقت الراهن في مقابل اليورو. ولا تؤيد هذا الخيار لأن تقسيم الدول الأعضاء بين الفرنك السويسري والدولار الأمريكي يمكن أن يعتبر أمراً تعسفاً ويكون محل نقاش. بالإضافة إلى ذلك لا يوجد أي ضمان لاستمرار الربط بين الفرنك السويسري واليورو.

١٥- وأيدت اللجنة أيضاً اقتراح الأمانة بأن يتواصل تقصي إمكانيات نقل بعض الوظائف إلى مراكز تتدنى فيها التكاليف.

١٦- وأشارت اللجنة من قبل إلى أن تغيير عملة الميزانية المقدرة لن يحل سوى جزء صغير من المشكلة، لأن المساهمات الطوعية تستحوذ على نصيب كبير جداً من الميزانية الإجمالية. ونؤكد من جديد رأينا بأنه يلزم أن تخصص في الميزانيات الممولة بمساهمات طوعية مبالغ كافية للطوارئ لاستيعاب آثار تقلبات أسعار الصرف للتأكد من أن الإيرادات المحصلة أثناء تنفيذ أي برنامج تغطي كل المصروفات، وخاصة الرواتب. وأوصت اللجنة أيضاً بأن تحتوي ميزانيات الأنشطة/المشاريع الممولة بالمساهمات الطوعية على إشارة واضحة إلى مبالغ مختلف العملات التي تحتاجها المنظمة، حتى يتسنى اطلاع المانحين، بشكل أفضل، على الاحتياجات المقدرة للمنظمة.

التخطيط المالي والميزنة

١٧- في أيار/مايو ٢٠١١ واصلت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة النظر في كيفية إدارة ميزانية المنظمة ومراقبتها داخلياً على مستوى العمليات، ولاحظت وجود عدد من الضوابط التي تحكم هذا المستوى لا تظهر في العادة للأعضاء في المنظمة عند دعوتهم لاعتماد ميزانية برمجية جديدة مقترحة.

١٨- وأشارت اللجنة إلى المخاطر المحدقة ببلوغ أغراض المنظمة جراء تزايد الجمود في كثير من التمويل الطوعي الذي تتلقاه المنظمة، وسجلت تأييدها للانتقال إلى إطار محسن يقوم على النتائج وتزيد فيه المساهمة على جميع المستويات وتسانده زيادة اليقين في التمويل والمرونة. ومع أن المنظمة تعتمد كثيراً على المساهمات الطوعية، فقد لاحظت اللجنة أن مبلغاً كبيراً من هذه المساهمات يُتفق عليه قبل تلقيه بعامين أو أكثر، وبالتالي يكون تلقي هذه المبالغ مؤكداً في بداية فترة الميزانية. واقترحت اللجنة في تقريرها لشهر أيار/مايو ٢٠١١ التمييز بفعالية أكبر بين التمويل الأكثر تأكيداً وذلك الأقل تأكيداً والنظر إلى الميزانية على أساس شقين أحدهما جزء ممول ومفترض، والآخر يتوقف على تأكيد التمويل. وأشارت اللجنة في تقريرها لشهر تموز/يوليو ٢٠١١ إلى أن المنظمة تتطرق إلى الوظائف التمكينية والمصروفات الإدارية العامة في إطار غرضين استراتيجيين محددتين

(الغرضان الاستراتيجيان ١٢ و ١٣) يمolan بتوليفة من المصادر تبعث على القلق إزاء كفاية مبالغ المساهمات الطوعية. واقترحت اللجنة أن بمقدور المنظمة أن تقوم عوضاً عن ذلك بتوزيع الاعتماد الميزني الخاص بوظائف الدعم على أغراض المنظمة الرئيسية المتبقية، التي ستموّل بعد ذلك عن طريق خصم نسبة مئوية مقابلة من مساهمات المانحين الواردة، وذلك على أساس نموذج الرسوم المقتطعة من نفقات المناصب المشغولة.

الرقابة المالية ووظيفة المراقب المالي

١٩- أوردت اللجنة في تقريرها لشهر أيار/ مايو ٢٠١١ أن العلاقة الرقابية الحالية بين موظفي التمويل على الصعيدين الإقليمي والقطري وعلى صعيد البرنامج من ناحية، وبين الإدارة المالية من ناحية أخرى يتعين تحديدها بما يضمن تحسين إطار مراقبة مالية شامل يتسم بالمزيد من الفعالية. وفي نفس الوقت فإن الإدارة المالية بحاجة إلى الاشتراك بشكل أكبر مع الإدارة المعنية في التعاطي مع مشاكل الالتزام المالي الشائعة على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد البرنامج، لذلك نؤيد التوصية الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي بتفويض سلطة المراقب لإقامة علاقة أكثر تأثيراً بين المقر الرئيسي والموظفين المعنيين بتمويل البرامج على الصعيدين الإقليمي والقطري وعلى صعيد المسؤولين عن تمويل البرنامج.

٢٠- ونظرت اللجنة في هذا الموضوع من جديد في تموز/ يوليو ٢٠١١ عندما بلغها تقرير عن مراجعة أجرتها شركة إرنست أند يانغ في عام ٢٠٠٩ لوظيفة المراقب المالي، بما في ذلك التوصيات التي نفذت بالفعل وتلك التي لاتزال قيد النقاش.

٢١- وكما أشارت اللجنة في تقرير شهر تموز/ يوليو ٢٠١١ لاتزال الترتيبات المعمول بها في المنظمة غير متسقة مع السلطة والمراقبة اللتين يمارسهما، عادة، كبير مسؤولي الشؤون المالية في العديد من المنظمات الأخرى.

٢٢- كما نظر ذلك الاجتماع فيما إذا كان تنبؤ المنظمة بتوفير الموارد المالية غير مكتمل بالقدر الكافي، نظراً لأنه لا يتضمن بالشكل المناسب النفقات المتوقعة على مستوى الميزانية المركزي، الذي تتخذ فيه القرارات الخاصة بالنفقات الفعلية. وليس بوسع المراقب المالي إلا أن يضمن توفر الموارد النقدية بمبلغ إجمالي عندما تكون لازمة. وليس في حوزة المراقب المالي ما يكفي من معلومات التنبؤ بتدفق الموارد النقدية لبيان الكيفية التي سيوفّق بها فعلاً بين النفقات والدخل على المستوى التشغيلي. وينبغي الاضطلاع بهذا التحليل كل شهر على أقل تقدير.

٢٣- وعلاوة على ذلك، مع أن مديري البرامج تمكّنوا من الاطلاع على الإيرادات المخصصة لهم، فإنهم لم يكونوا دائماً على بينة مما كان سيورّع عليهم من إيرادات إضافية لم تكن مخصصة لهم بعد. ولأغراض الإدارة العليا قد لا تكون التنبؤات الحالية بالدخل قوية بما فيه الكفاية لتكفل أن يثبت الدخل المتوقع جنيه أنه كاف في نهاية المطاف لمواجهة تقلبات أسعار صرف العملات وزيادات التكاليف. وعليه لا يوجد أي تبعات سلبية يتحملها مديرو البرامج الذين استنفدوا أموالهم قبل الأوان، وكان لزاماً "إنقاذهم" بالنتيجة. وأوصت اللجنة بإيلاء اعتبار لمطالبة فرادى مديري مراكز الميزانية بتقديم تنبؤات مالية شهرية منتظمة بالنفقات والدخل، لكي تنظر فيها إدارة الشؤون المالية، على أن يتولى مكتب المدير العام تجميعها في وقت لاحق لكي يستعرضها ويصدر قراراً بشأنها.

إطار المراقبة الداخلية

٢٤- أخطرنا لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في التقرير الخاص باجتماعنا لشهر نيسان/ أبريل ٢٠١١ بأنه في رأينا يتعين على المنظمة تحقيق تقدم في سياق نظمها الجديدة وبيئة التبليغ، وذلك من خلال وضع ما يلي:

(١) إطار مراقبة داخلية واضح بما يكفي ومتكامل يشتمل على تعريف الضوابط الهامة الأساسية (أي العمليات الرئيسية التي لا بد من تنفيذها على وجه صحيح ومراقبتها من أجل ضمان الامتثال على صعيد المنظمة ككل)؛ (٢) وإجراءات تشغيلية فعالة وقياسية تكفل ذلك؛ (٣) وهيكل هرمي للمسؤوليات المؤسسية بشأن المراقبة. وشددنا على الأهمية التي نوليها لذلك وقدما اقتراحات بنهج محتملة، وبيّنا أن من دواعي سرورنا أن نقدّم مزيداً من الإرشادات في هذا الصدد، إذا لزم الأمر.

٢٥- ولاحظنا كذلك أن المساءلة تستلزم تحديد دور المنظمة وأولوياتها وفهمها بوضوح. ولا بد من دعم المساءلة بالمسؤولية، سواء كانت على صعيد الجهاز الرئاسي أم على مستوى الإدارة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، ولضمان فعالية المساءلة، يتعين على المنظمة أن تحدد تدابير ومؤشرات فعالة على المستوى التشغيلي تتعدى نطاق الرصد البسيط للنفقات مقابل الميزانية. وتخطيط العمل والتبليغ السنويين قد ييسران ذلك.

٢٦- ونظرت اللجنة مجدداً في موضوع المراقبة الداخلية في اجتماعها المنعقد في شباط/فبراير ٢٠١٢ في سياق إحاطتها بتقرير عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ إطار المراقبة الداخلية عندما حصلت على معلومات محدّثة عن إعداد إجراءات تشغيلية قياسية. ولاحظت اللجنة أن التركيز الأصلي لأي إطار للمراقبة المالية قد تحول إلى إطار مراقبة داخلية أوسع نطاقاً لكن الضوابط المالية ظلت مهيمنة على هذا التركيز. ومقدار الأنشطة المضطلع بها في هذا المضمار يستحق الثناء، وتتطلع اللجنة إلى المديرية العامة وفريقها المؤلف من كبار المسؤولين من أجل إدراج روح ملكية المراقبة الداخلية في إدارة المنظمة. وتعرب اللجنة دون الإخلال بأهمية وضع ضوابط مالية مناسبة، عن رغبتها في التشديد على ضرورة إدراك مفهوم المراقبة الداخلية - بخلاف كونها مراقبة مالية - وقبول المسؤولية عنها على مستويات الإدارة كافة. ونظراً لأن أعمال تطوير هذا المجال تجري حالياً في إدارة الشؤون المالية فهناك مخاطر في النظر إلى الامتثال إلى المراقبة الداخلية على أنها استيفاء شرط مالي وليس على أنها مسؤولية راسخة عن تقديم ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق أغراض المنظمة، التي ينبغي إدراجها بالكامل في الأعمال الأساسية لجميع المديرين والموظفين التقنيين والموظفين العاملين في ميدان الدعم. لذلك، وإقراراً بضرورة مواصلة تنسيق الضوابط الداخلية وتحقيق ملكيتها والانتظام في تحديثها، تدعو اللجنة إدارة المنظمة إلى النظر فيما إذا كان ينبغي ألا يُدرج هذا الدور ضمن نطاق إدارة الشؤون المالية، ويُدرج ربما في مجال الإدارة العامة أو حتى في مكتب المدير العام.

٢٧- وأخطرت اللجنة بأن الخطوة المقبلة في تطوير الضوابط الداخلية هي تحديد جميع نقاط المراقبة ومضاهاتها بالمخاطر. ولقد تعززت الحاجة إلى هذا الرابط باستعراض المراقبة الداخلية لتطوير الإجراءات التشغيلية القياسية وباستعراض المراجعة الخارجية لحسابات نظام الإدارة العالمي. ولاحظت اللجنة أن إطار المراقبة يستند إلى تطوير الإجراءات التشغيلية القياسية في المقام الأول ثم إلى تحديد الضوابط وربطها بالمخاطر، لذلك هناك احتمال كبير في أن تحدد الإجراءات بناءً على الممارسات الراهنة، وخاصة الممارسات الإرشادية، وعليه لن يستفاد من قدرات المراقبة الخاصة بنظام الإدارة العالمي في تحقيق أقصى الفوائد.

٢٨- وتتوي اللجنة الإبقاء على هذا الموضوع قيد الاستعراض، مشيرة إلى أن مكتب خدمات المراقبة الداخلية يرصد الامتثال للضوابط عند الاضطلاع باستعراضاته.

إدارة المخاطر المؤسسية

٢٩- أشرنا في التقرير الخاص باجتماعنا لشهر نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى أن إدارة المخاطر المؤسسية لاتزال قيد التنفيذ إلى حد كبير في المنظمة، إذ ظلّت مقصورة على المرحلة التجريبية وتُطبّق على دائرة الإدارة العامة حصراً.

٣٠- لذا أوصت اللجنة بأن يوسع نطاق ترتيبات إدارة المخاطر في أسرع وقت ليشمل المستويين الاستراتيجي والمؤسسي، وشددت على أن عملية تحديد المخاطر وإن كان ينبغي أن يقودها المدير العام ويوجهها بوضوح، فيلزم أن يتم تقاسمها كذلك مع أعضاء المنظمة وأصحاب المصلحة الرئيسيين فيها، وخاصة أجهزتها الرئاسية، لكي يشعر أصحاب المصلحة المذكورون بملكيتهم لمقررات هذه العملية، ويتوصلون بذلك إلى توافق في الآراء بشأن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة، وهو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار اللازم لتنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية.

٣١- وتلقت اللجنة أثناء اجتماعها المنعقد في شباط/فبراير ٢٠١٢ عرضاً عن المخاطر المؤسسية والاستراتيجية التي حددها كبار المديرين، وأثنت على التقدم المحرز في تحديد المخاطر التي تتعدى المجال الإداري. وتطلع اللجنة إلى إجراء مشاورات في المستقبل عندما تتبلور هذه المخاطر وتوثق استراتيجيات التخفيف من وطأتها. وترسي المخاطر المحددة نقطة انطلاق جيدة ينبغي أن تؤدي إلى إدراج المخاطر المؤسسية والاستراتيجية كبنود دائم على جدول الأعمال لينظر فيه بانتظام في اجتماعات الإدارة العليا. وأحاطت اللجنة علماً بعزم الأمانة على تقاسم التقدم المحرز في مجال تحديد المخاطر وكذلك مواد الدعم المهمة مع لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والدول الأعضاء عندما يتواصل تطوير العمل في هذا المجال.

المراجعة الخارجية للحسابات

٣٢- ظلت اللجنة على اتصال منتظم مع ممثل مراجع الحسابات العام في الهند وتلقت بانتظام معلومات عن مستجدات الشؤون الناشئة عن مراجعة الحسابات. وفي تموز/يوليو ٢٠١١ أخطرت الأمانة اللجنة بالأداة التي أعدتها لرصد جميع المراسلات البريدية بين مراجع الحسابات الخارجي والكيانات الخاضعة للمراجعة، ولمتابعة توصيات مراجعة الحسابات التي لم تُحسم بعد.

٣٣- واغتتمت اللجنة الفرصة في اجتماعها المنعقد في شباط/فبراير ٢٠١٢ لتستعرض مع مراجع الحسابات الخارجي النقاط الرئيسية المطروحة في خطابات مراجعة الحسابات. وكانت المواضيع المحددة قد طرحت من قبل على مراجع الحسابات الخارجي، وتشعر اللجنة بالقلق لأن العديد منها لا يزال غير محسوم. ومن المواضيع التي تثير القلق إدارة حسابات السلف المصرفية، بما في ذلك عدم الانتظام في تسوية أرصدة الحسابات المصرفية مع السجلات الأساسية، واستخدام حسابات السلف المصرفية لسداد أموال ينبغي أن تسدد من خلال نظام الإدارة العالمي، الذي دفع ظهوره وما يرتبط به من عمليات مراجع الحسابات إلى التساؤل عن الحاجة إلى حسابات السلف المصرفية في جميع مراكز العمل. ومن المسائل التي تثير القلق أيضاً قصور الشفافية في الترتيبات المتعلقة بعقود الشراء والخدمات.

إعداد التقارير المالية والانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٣٤- أحاطت اللجنة علماً بأن مراجعة البيانات المالية كانت جارية على قدم وساق أثناء انعقاد اجتماعها في شباط/فبراير، لذا لم تتمكن من تكوين رأي نهائي بشأن البيانات المالية وتقرير مراجع الحسابات الخارجي. ولكن أتيحت لها الفرصة لكي تقيم حواراً مع الأمانة ومراجع الحسابات الخارجي فيما يخص عملية تحديد قضايا مراجعة الحسابات وحسمها، والتي يتعلق بعضها بتفسير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأعربت اللجنة عن سرورها بالخطوات الإيجابية التي يتخذها كلا الطرفين لحسم هذه القضايا.

٣٥- وتعتبر اللجنة أن اعتماد المنظمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولاسيما تحسين الخضوع للمساءلة التي أصبحت ممكنة بفضل تحسين إعداد التقارير المالية، يتيح فرصة كبرى لإعداد إطار محسن للمراقبة الداخلية، وهو إطار لا يزال يحتاج إلى تطوير كبير، كما أشير إلى ذلك آنفاً في هذا التقرير.

٣٦- وأبدت اللجنة اهتماماً بالنظر في المسألة المتعلقة بما إذا كان من الحكمة أن تنتقل المنظمة إلى الميزنة على أساس الاستحقاق، بمجرد تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فذلك قد يمكّن المنظمة من أن تدرك بشكل أفضل الفوائد الكاملة المجنية من المحاسبة وإعداد التقارير على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (مثلاً لضمان اعتماد الأموال الاحتياطية المناسبة للاستثمارات الكبرى في رأس المال، من قبيل تجديد المباني، التي لم تكن تتناولها ترتيبات المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة).

خدمات المراقبة الداخلية

٣٧- إن استعراض فاعلية وظيفة المراقبة الداخلية هي جزء أساسي من مسؤوليات اللجنة. ويقدم مكتب خدمات المراقبة الداخلية التقارير والنواتج بشكل منتظم إلى اللجنة لكي تنظر فيها.

٣٨- ويحتوي جدول أعمال اللجنة على بند دائم هو الحصول على مستجدات من مكتب خدمات المراقبة الداخلية وعقد اجتماع يضم حصراً أعضاء اللجنة ومدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية. وبناءً على الإحاطة التي حصلت عليها اللجنة في اجتماع شهر شباط/فبراير ٢٠١٢، أثنت على التحسينات التي أدخلها مكتب خدمات المراقبة الداخلية على تخطيط أعماله وفعاليتها بفضل استخدام بيانات نظام الإدارة العالمي في إجراء استعراضات للمكاتب القطرية، الأمر الذي من شأنه تقليص دورية مراجعة حسابات فرادى المكاتب القطرية. ومن ناحية أخرى لاحظت اللجنة أن قدرة مكتب خدمات المراقبة الداخلية على تنفيذ خطة عمله كاملة تواجه عراقيل لأن تعيين الموظفين في المناصب الشاغرة يستغرق بعض الوقت، برغم الجهود الحميدة التي يبذلها المدير العام لتعزيز قدرة مكتب خدمات المراقبة الداخلية في حدود القائم من موارد المنظمة. أضف إلى ذلك أن زيادة التحقيقات في حالات التحرش تؤثر تأثيراً كبيراً في قدرة مكتب خدمات المراقبة الداخلية على الاضطلاع بسائر مسؤولياته. وتحيط اللجنة علماً مع القلق بأن وقع عبء التحقيقات في حالات التحرش يقترن على الأرجح بضرورة اتخاذ خطوات وعمليات إضافية بناءً على الأحكام الصادرة مؤخراً عن محكمة منظمة العمل الدولية.

٣٩- وبالنسبة إلى موضوع التقييم لاحظت اللجنة أن سياسة التقييم عرضت على الدول الأعضاء لكي تتشاور فيها، وأظهرت الردود أن هذه السياسة لاقت دعماً إيجابياً ورحبت الدول الأعضاء بالاضطلاع بدور أكثر استباقية في مراقبة التقييم. ويجري الآن التقييم المستقل الذي كلف به المجلس التنفيذي ويقدم مكتب خدمات المراقبة الداخلية الدعم في هذا الصدد. وقد نظر مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية وفريقه في الخطوات التالية اللازمة لتنفيذ سياسة التقييم المقترحة وبرنامج العمل المقترن بها.

٤٠- وقد أكدنا أن مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية لديه قدر ملائم وغير مقيد من الاتصال بمكتب المدير العام وبالمدير العام شخصياً؛ وأنه يعقد حسب الاقتضاء اجتماعات غير رسمية مع مكتب المدير العام حول مسائل المراقبة الداخلية.

٤١- وفي كل اجتماع للجنة يعرض عليها مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية وضع التوصيات المفتوحة الخاصة بالمراجعة الداخلية للحسابات. ويحتوي نهج "التتبع" المعتمد على تصنيفات وإحصاءات مفيدة بشأن التوصيات المفتوحة، ما يتيح لمكتب خدمات المراقبة الداخلية رصد الأهمية النسبية للتوصيات التي لم تتفد بعد والصعوبات التي تواجه تنفيذها وأولويتها وعمرها وإعداد التقارير عن ذلك.

نظام الإدارة العالمي ومسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة به

٤٢- حصلت اللجنة في اجتماعها المعقود في نيسان/ أبريل ٢٠١١ على معلومات محدثة عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام الإدارة العالمي، وخاصة تنفيذ نظام الإقليم الأفريقي، وقد ناقشنا التحديات الأكثر استراتيجية التي يطرحها نظام الإدارة العالمي أمام إدارة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة.

٤٣- وأبرز التقرير الذي رفعناه إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة المخاطر والقضايا المتعلقة بإدارة نظام الإدارة العالمي وتطوره الجاري. وفي هذه المرحلة على وجه الخصوص أوصينا بأن تنظر المنظمة في تضمين برنامجها الإصلاحي مشروعاً لاستعراض وتركيز ما تضطلع به من عمليات المراقبة الداخلية وما تتخذه من إجراءات بشأن هذه القضايا الحاسمة، وذلك بغية زيادة الشفافية وتحقيق المواءمة بين إجراءات العمل الجديدة المتوخاة في إطار نظام الإدارة العالمي، وذلك في سياق ما نعتبر القيام به مازال مطلوباً فيما يخص تحسين المسألة بنية وممارسة. وربما كانت تلك مسألة حاسمة الأهمية لعملية تحسين النظام المقبلة وكذلك لإصلاح المنظمة في الأجل المتوسط. وفي هذا السياق نوقش نظام الإدارة العالمي من جديد في اجتماع شباط/ فبراير ٢٠١٢ وأحاطت اللجنة علماً بالإرشادات المقدمة من مكتب خدمات المراقبة الداخلية بشأن إمكانية تعزيز الضوابط الداخلية في النظام عندما يُحدث نظام الإدارة العالمي، مع الإقرار في الوقت نفسه بالإغراض المتعددة من تحسين المراقبة والحد من التعقيد والحرص في إدارة الانتقال إلى بيئة تكنولوجيا المعلومات.

٤٤- وأدنا أيضاً بأننا ننفق مع تقدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة بضرورة التوقف عن مواصلة إجراء التعديلات أو التحسينات ريثما يستقر النظام في الأجل القريب؛ وكذلك ضرورة خفض مستوى التعديلات بقدر الإمكان لغرض تيسير إتاحة فرصة التحول في الوقت المحدد إلى برنامج محسن في إطار الجيل المقبل لنظام "أوراكل" (أو حل بديل) دون تكبد تكاليف مفرطة.

برنامج العمل الخاص بإصلاح المنظمة

٤٥- تلقت اللجنة في كل اجتماع من اجتماعاتها معلومات عن وضع الجهود المبذولة في مجال الإصلاح. ولاحظنا أن المنظمة تضطلع ببرنامج طموح للإصلاح سيستلزم مجموعة متنوعة من الأنشطة لتنسيقه. وفي رأينا سيستلزم النجاح في تحقيق الإصلاحات تخصيص الموارد لها. ونحث الأمانة على تحديد الموارد المطلوبة (البشرية والمالية) من أجل الحصول على الدعم المالي اللازم من الدول الأعضاء. وشددت اللجنة مجدداً على تأييدها لعملية الإصلاح ورغبتها في الاستمرار في الإسهام بمدخلات في هذه العملية تمشياً مع دورها الاستشاري المستقل. ولاحظت اللجنة عدم تزامن اجتماعاتها في هذا العام مع إنتاج وثائق اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي الخاصة بتدابير الإصلاح، وبالتالي لم تتح لها الفرصة للتعليق على وثائق الإصلاح قبل أن تنتظر فيها لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي. وتلافياً لاستمرار هذا الوضع سيتعين أن تراعي جدولة اجتماعات لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة المقبلة أي تعديلات مزعومة في جداول اجتماعات الأجهزة الرئاسية.

٤٦- وعلقنا على ضرورة ربط عملية إصلاح المنظمة مباشرة بخطة عمل واضحة لها إطار زمني وميزانية وخطة عمل، ليكون من الممكن تأكيد عواقب تنفيذ مختلف مفاهيم الإصلاح قيد المناقشة. ورحبنا بزيادة التركيز على ضرورة تعزيز أسلوب المسألة والإدارة القائمة على تحقيق النتائج الذي يسند الخطوات المنفردة المقترحة.

٤٧- وترى اللجنة أن المنظمة تتعرض في الوقت الراهن لخطر الإعاقة المفرطة الناجم عن "الانعزالات" القائمة في بنيتها الشاملة، سواءً تعلق ذلك بعدم كفاية اندماج الشركاء الذين تستضيفهم، أو حصول البرامج التقنية

الفعلي لحقوق وامتيازات خاصة بمرور الوقت، أو ببعض عملياتها الإقليمية. وكل ذلك يفرض تحدياً إزاء فعالية المساعلة في بنية تصريف الشؤون الداخلية لدى المنظمة وهو تحدٍ ما انفكت الحاجة تتزايد للتصدي له.

ترتيبات المنظمة بشأن الشراكات وقضايا الاستضافة ذات الصلة

٤٨- تلقت اللجنة معلومات في اجتماعيها المنعقدين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وشباط/فبراير ٢٠١٢ عن العمل المضطرب به لتنفيذ قرارات جمعية الصحة العالمية المتعلقة بالشراكات. وجرت مناقشة مثمرة عن العمل المنجز لمواصلة مذكرات التفاهم بين المنظمة ومختلف شركائها. وأشارت اللجنة إلى أن مواصلة مذكرات التفاهم قد يسفر عن نتيجة غير مرغوبة وهي إنتاج وثائق تكرر حصراً ما يرد في مذكرات التفاهم المبرمة حالياً مع جميع الشركاء ولا تحقق أي مكسب فعلي، عوضاً عن اعتماد أفضل الممارسات في هذا المضمار. وكبديل لذلك أوصت اللجنة باتباع نهج قائم على تحليل مخاطر الشراكات، الأمر الذي سيستلزم إنشاء مصفوفة للمخاطر المحدقة تضم معايير وجيهة. ومن شأن هذا النهج القائم على المخاطر أن يرسى أساساً لتحديد الشراكات التي تسير جيداً، والشراكات التي تحتاج إلى تدخلات لتقليل المخاطر والشراكات التي تغيرت ظروفها تغيراً كبيراً منذ إقامتها ويتعين إجراء تقييم لجودتها.

استعراض اختصاصات لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

٤٩- في التقرير الذي أعدته اللجنة عن اجتماعها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أُخبرت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة بأنها أجرت استعراضاً لاختصاصاتها الحالية وقارنته بأفضل الممارسات المقبولة وبمصادر الإرشادات الخارجية بشأن لجان المراقبة وحددت ما يُحتمل إدخاله من تنقيحات عليها.

٥٠- وترمي هذه التنقيحات إلى إضفاء طابع رسمي أكثر وضوحاً على دور اللجنة الحالي في الإشراف على أنشطة مكتب خدمات المراقبة الداخلية (التي تشمل المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم والتحريات)؛ وحمل اللجنة على إسداء النصح إلى المجلس التنفيذي بخصوص عملية اختيار تعيينات مراجع الحسابات الخارجي في المستقبل (وهو مبدأ يتعلّق بالتعيين المهني والتقني تمتلك فيه اللجنة ما يلزم من الخبرة لإرشاد لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي بشأن العوامل أو المعايير المقرّرة مراعاتها في ما يتخذه من قرارات، وقد حظي ذلك المبدأ بترحيب رئيس المجلس التنفيذي وأشخاص آخرين في العام الماضي أثناء اجتماع لجنة البرنامج والميزانية والإدارة)؛ وحمل اللجنة أيضاً على إسداء النصائح فيما يتصل بتعيينات مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية في المستقبل (ضماناً لاستقلالية الوظيفة ومؤهلاتها وموضوعيتها)؛ ومطالبة اللجنة بإجراء استعراض دوري لأدائها وتقديم تقارير دورية عنه (من أجل بلورة الممارسة الفضلى التي تتبعها لجان المراقبة في أماكن أخرى والمبادئ التي توصي بها وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة).

٥١- وترد الاختصاصات المنقحة المقترحة في تذييل هذا التقرير وتوصي اللجنة بأن يعتمدها المجلس التنفيذي من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

مسائل أخرى

ألف - التأمين الصحي لموظفي المنظمة

٥٢- أخبرنا لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في التقرير الخاص باجتماعنا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بأن لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة قد نظرت في هيكل تصريف الشؤون الجديد

المقترح للتأمين الصحي للموظفين، وأشرنا إلى المخاطر الناجمة عن تضارب المصالح، وأبدينا رأينا في أن مخطط التأمين الصحي سيستفيد من زيادة مشاركة الخبراء المستقلين الخارجيين. وقد أعربنا عن تأييدنا للتوجه المختط في الوقت الراهن نحو زيادة معدل الاشتراكات بغرض تحسين استقرار الصندوق على المدى البعيد؛ ولكننا أبدينا بعض القلق حيال الارتفاع النسبي لقيمة خصوم الصندوق غير الممولة حسب آخر حساب اكتواري طويل الأجل أجري في عام ٢٠١١، وأشرنا إلى ضرورة كشف حجم الخصوم في البيانات المالية السنوية للمنظمة فيما يخص العام المنتهي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.

باء- الاجتماعات خارج إطار وظائف المنظمة المالية والإدارية

٥٣- سعت اللجنة خلال العام إلى أن تتعرض بشكل أكبر إلى عمل المنظمة في المجالات البرمجية والتشغيلية لكي تعمق فهمها لدور المنظمة العام وتضع استعراضها لأنشطة المنظمة المالية/ الإدارية في السياق المناسب. وتحقيقاً لتلك الغاية تلقت اللجنة معلومات في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١ من أحد المجالات التقنية في المقر الرئيسي. وقد رأينا أن لهذه المعلومات فائدة كبرى، فهي تبين بوضوح الصعوبات التي تواجه العمل اليومي في المنظمة والتي تنشأ نتيجة للاعتماد على المساهمات الطوعية.

٥٤- وكما جاء في تقرير شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ حضرت اللجنة جلسة خاصة عُقدت في وقت الغداء بشأن المساءلة لرؤساء مكاتب المنظمة القطرية ورحبت بفرصة الاطلاع على مخاوف رؤساء المكاتب القطرية ومشاكلهم فيما يتعلق بتنفيذ الضوابط الداخلية وتدابير تصريف الشؤون في الميدان.

جيم- الاجتماع بتمثلي الدول الأعضاء

٥٥- أعلنت اللجنة سابقاً عن نيتها إتاحة الوقت للاجتماع بتمثلي الدول الأعضاء. وعقد اجتماع غير رسمي مع الممثلين المهتمين أثناء اجتماع شهر شباط/ فبراير ٢٠١٢ وتُوقِشت طائفة من القضايا مع أولئك الممثلين. ونظراً لأن عضوية اللجنة كانت تتألف من ثلاثة أعضاء فقط في وقت عقد الاجتماع، فقد أُخطِر الممثلون بنية عقد اجتماع آخر في وقت لاحق عندما تستعيد اللجنة كامل أعضائها.

ماريون كاودن، الرئيس بالنيابة

جون فوكس، وفيراثاي سانتيبيرابهبوب

التذييلات

- ١- البرنامج المقترح للجنة في الاجتماع المقبل (٢-٤ تموز/ يوليو ٢٠١٢)
- ٢- اختصاصات اللجنة والتغييرات المقترحة عليها (مبينة بالخط المائل)
- ٣- جدول التقارير السابقة المقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة/ المجلس

التذييل ١

مواضيع جدول الأعمال المؤقت لاجتماع ٢ و٣ و٤ تموز/ يوليو ٢٠١٢

جلسات توجيهية لأعضاء اللجنة الجدد

نظام الإدارة العالمي - جلسة إحاطة عن التقدم المحرز في التخطيط لتحديث النظام مع رؤساء المجالات العاملة

تتبع توصيات مراجعة الحسابات ومتابعتها

المراقبة الداخلية

المراجعة الخارجية للحسابات

مستجدات إدارة المخاطر المؤسسية

الشراكات وعلاقتها ببرامج المنظمة

اجتماع مع ممثلي مجال تقني لمساعدة اللجنة على فهم قضايا الإدارة الأوسع نطاقاً

التذييل ٢

اختصاصات^١

لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة والتعديلات المقترحة عليها

الغرض المنشود من اللجنة

١- يتمثل الغرض المنشود من إنشاء لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، بوصفها لجنة استشارية مستقلة أنشأها المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، وتقدم تقاريرها إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، في إسداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، ومن خلالها، إلى المجلس التنفيذي، وفي الوفاء بالتزاماتها في تحمل مسؤوليتها الاستشارية في مجال المراقبة، وتزويد المدير العام، عند الطلب، بالنصح بشأن القضايا التي تتدرج ضمن نطاق ولايتها.

الوظائف

٢- تكون وظائف اللجنة كالتالي:

(أ) استعراض البيانات المالية لمنظمة الصحة العالمية والقضايا الهامة الخاصة بسياسة تقديم التقارير المالية، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن الآثار التشغيلية الواضحة المترتبة على القضايا المطروحة والاتجاهات السائدة؛

(ب) إسداء المشورة بشأن مدى كفاية الضوابط الداخلية في المنظمة ونظم إدارة المخاطر المحتملة، واستعراض تقييم المخاطر الإدارية في المنظمة، ومدى شمولية العملية الحالية المتعلقة بإدارة المخاطر المحتملة؛

(ج) تبادل المعلومات مع وظائف المنظمة الخاصة بالمراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، فضلاً عن رصد عملية تنفيذ جميع نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات بفعالية في الوقت المناسب وعلى النحو الملائم؛

يستعاض عنها بما يلي: (ج) تبادل المعلومات مع الأعمال التي تضطلع بها المنظمة في مجال مراجعة الحسابات والتقييم والتحري المكلف بها مكتب خدمات المراقبة الداخلية؛ ووظائف المنظمة الخاصة بالمراجعة الخارجية للحسابات، واستعراض فاعليتها؛ ورصد تنفيذ جميع نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات في الوقت المناسب وفعاليتها وعلى النحو الملائم.

إدخال الفرعين الجديدين (د) و(هـ)

(د) إسداء المشورة التقنية والمهنية بشأن عملية الاختيار لتعيين مراجع حسابات المنظمة الخارجي؛

١ انظر الوثيقة م٢٥/١٢٦ والقرار م١٢٥ق١، الملحق.

(هـ) إهداء المشورة إلى المدير العام بشأن التعيينات المقبلة لمنصب مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية؛

إعادة ترقيم الفرعين (د) و(هـ) ليصبحا (و) و(ز)

(و) إهداء المشورة بشأن مدى ملاءمة وفعالية السياسات المحاسبية وممارسات الإفصاح عن النتائج وتقييم التغييرات الطارئة على تلك السياسات والمخاطر التي تتطوي عليها؛

(ز) إهداء المشورة إلى المدير العام عند الطلب، بشأن المسائل التي تدرج تحت النقاط من (أ) إلى (و) أعلاه؛

إدخال فرع جديد (ح)

(ح) استعراض الأداء وإعداد التقارير عنه بانتظام وفقاً لأفضل الممارسات المهنية في لجان المراقبة وبحسب التوصيات المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة؛

إعادة ترقيم

(ط) إعداد تقرير سنوي عن أنشطتها واستنتاجاتها وتوصياتها، وإعداد تقارير مبدئية، عند الاقتضاء، يتولى رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة تقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي.

تشكيل اللجنة

٣- يكون تشكيل اللجنة ومؤهلات أعضائها على النحو التالي:

(أ) تتألف اللجنة من خمسة أعضاء يتمتعون بالنزاهة والموضوعية وبخبرة مؤكدة مكتسبة أثناء تقلدهم مناصب رفيعة في المجالات التي تشملها هذه الاختصاصات.

(ب) بعد إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء يقترح المدير العام على المجلس التنفيذي مرشحين لعضوية اللجنة، ويعين المجلس أعضائها، ولا يكون فيها عضوان من مواطني دولة واحدة.

(ج) يقدم الأعضاء خدماتهم دون مقابل.

(د) يجب أن يتمتع الأعضاء بالاستقلالية. ويعملون بصفتهم الشخصية ولا يمثلهم أي بدلاء. ولا يلتزمون أو يقبلون تعليمات فيما يتعلق بأدائهم لمهمتهم في اللجنة من أية حكومة أو سلطة أخرى من خارج منظمة الصحة العالمية أو من داخلها. وسيطلب من جميع الأعضاء التوقيع على إعلان بشأن عدم تضارب المصالح وعلى اتفاق بشأن السرية، وفقاً للممارسة التي تتبعها المنظمة في هذا الصدد.

(هـ) يجب أن يمتلك الأعضاء مجتمعين المؤهلات المناسبة في المجالات المهنية والمالية والإدارية والتنظيمية وأعلى مستويات الخبرة الحديثة في مجالات المحاسبة ومراجعة الحسابات وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية وإعداد التقارير المالية وفي المسائل الأخرى ذات الصلة وفي المسائل الإدارية.

(و) يجب أن يكون لدى الأعضاء فهم لعمليات التفتيش والتحري والرصد والتقييم وأن تكون لديهم الخبرة اللازمة في هذا الصدد إذا أمكن؛

(ز) ينبغي أن يكون لدى الأعضاء، أو أن يكتسبوا بسرعة، الفهم الجيد لأغراض منظمة الصحة العالمية، ولهيكّل تصريف الشؤون والمساءلة فيها، ولوائحها وقواعدها ذات الصلة وثقافتها التنظيمية وبيئة الرقابة فيها.

(ح) ينبغي أن تشمل عضوية اللجنة تمثيلاً متوازناً لخبرات القطاعين العام والخاص.

(ط) يُختار عضو واحد، على الأقل، على أساس ما يمتلكه من مؤهلات وخبرة، بوصفه أحد كبار موظفي المراقبة المهنيين أو أحد كبار مديري الشؤون المالية في منظومة الأمم المتحدة أو في منظمة دولية أخرى.

(ي) تُولى في عملية الاختيار المراعاة الواجبة للتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين. ولإبقاء على أكبر قدر ممكن من التمثيل الجغرافي العادل يجب أن تكون العضوية بالتناوب بين أقاليم منظمة الصحة العالمية قدر الإمكان.

مدة العضوية

٤- تكون مدة العضوية أربع سنوات غير قابلة للتجديد إلا أن مدة عضوية اثنين من الأعضاء الأوائل تكون سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة فقط لمدة أربع سنوات. ويقوم أعضاء اللجنة باختيار رئيسها. ويعمل بهذه الصفة لمدة سنتين.

الترتيبات الإدارية

٥- فيما يلي الترتيبات المنطبقة:

(أ) يحق لأعضاء اللجنة غير المقيمين في كانتون جنيف أو في فرنسا المجاورة استرداد نفقات السفر وفقاً لإجراءات منظمة الصحة العالمية المنطبقة على أعضاء المجلس التنفيذي.

(ب) تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل.

(ج) يكتمل النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور ثلاثة أعضاء.

(د) توجه اللجنة، باستثناء ما هو منصوص عليه في اختصاصاتها، وبعد إجراء التعديلات اللازمة، بالنظام الداخلي للمجلس التنفيذي بشأن تصريف الأعمال واتخاذ القرارات. ويجوز للجنة أن تقترح إدخال تعديلات على صلاحياتها كي ينظر فيها المجلس التنفيذي وذلك عن طريق لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

(هـ) يجوز للجنة أن تقرر في أي وقت الحصول على المشورة المستقلة أو الخبرة الخارجية، إذا لزم الأمر، والاطلاع بشكل تام على جميع ملفات ومحفوظات منظمة الصحة العالمية على أن يتم التعامل معها على أساس السرية.

(و) ستولى أمانة المنظمة تقديم الدعم بخدمات الأمانة إلى اللجنة.

التذييل ٣

جدول التقارير السابقة التي قدمتها لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة/ المجلس

كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، الوثيقة EBPBAC13/3، المؤرخة في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠

أيار/ مايو ٢٠١١، الوثيقة EBPBAC14/3، المؤرخة في ١٢ أيار/ مايو ٢٠١١

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، الوثيقة EBPBAC15/4، المؤرخة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١

= = =